العرب
الأربعاء 2021/10/27
السنة 44 العدد 12222

الانحياز القطري للمغرب في قضية الصحراء يعمق الأزمة الصامتة بين الجزائر ودول الخليج

الدوحة تعيد ترتيب أوراقها الدبلوماسية بشأن التحالفات الظرفية والدائمة

عكس الموقف القطري اللافت من ملف الصحراء المغربية والذي شكل بمثابة الانقلاب على حليفتها في منطقة شمال أفريقيا الجزائر تعمّق الأزمة الصامتة بين الجزائر ودول الخليج، فبعد الموقف السعودي الداعم لمغربية الصحراء وقبله الموقف الإماراتي جاء الموقف القطري ليؤكد هذه الأزمة.

دعم واسع لمغربية الصحراء

الجزائر – سجلت دولة قطر انقلابا لافتا في مواقفها الدبلوماسية تجاه حليفتها في منطقة شمال أفريقيا الجزائر بعد إعلانها من داخل لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة عن دعمها لحل دبلوماسي لقضية الصحراء المغربية وفق المقاربة التي يتبناها المغرب، وهو ما يعني أن الدوحة قد انحازت لصالح غريم الجزائر في المنطقة، رغم ما ظهر من تقارب وتناغم بين البلدين خلال السنوات الأخيرة.

وأكدت قطر على لسان مندوبتها في الأمم المتحدة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني أنها "تدعم حلا سياسيا دائما ومتوافقا عليه بشأن قضية الصحراء في إطار سيادة المملكة المغربية".

وذكرت في مداخلتها أمام الحضور بأن "بلادها تدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي دائم ومتوافق عليه، في إطار العملية السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2548/ 21، وبما يضمن سيادة المملكة المغربية على أراضيها".

الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني
قطر تدعم حلا سياسيا دائما بشأن الصحراء في إطار سيادة المغرب

وجاء هذا الموقف مفاجئا للدبلوماسية الجزائرية التي تكون قد فقدت حلفاءها في منطقة الخليج العربي تباعا في الآونة الأخيرة، بعد الموقف السعودي الداعم للمقاربة المغربية في قضية الصحراء وقبله الموقف الإماراتي الذي تجسد في فتح قنصلية لها في مدينة العيون.

واعتبرت الجزائر في أول تعليق لها أن "التصريحات تحمل في طياتها العديد من التناقضات والمغالطات، وتهدف إلى تضليل الرأي العام الدولي، وأن هذه التصريحات تأتي في وقت لا يعترف فيه المجتمع الدولي بتبعية الصحراء إلى السيادة المغربية".

وذكر تلفزيون النهار الخاص المقرب من النظام الجزائري أن "تلك التصريحات تضرب عرض الحائط أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تتعامل مع قضية الصحراء على أنها قضية إنهاء استعمار، وتتجاهل ما أقرته وبشكل نهائي محكمة العدل الدولية في لاهاي سنة 1975، بأن الروابط بين الصحراء والمغرب وموريتانيا غير وثيقة ولا تصل إلى السيادة".

وذكّرت القناة بـ"قرار الكونغرس الأميركي بمنع إقامة قنصلية أميركية في الصحراء المغربية، رغم اعتراف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بسيادة المغرب عليها، بعد الاعتراف الرسمي بإسرائيل من طرف المغرب".

وإذ لم يخرج الموقف القطري عن التقاليد الملكية في منطقة الخليج العربي الداعمة للطرح المغربي في الملف المذكور، إلا أن الصراحة والجرأة التي ورد بها داخل لجنة تصفية الاستعمار تعتبر تحولا مفاجئا ينطوي على العديد من الرسائل أبرزها أن ما كان يظهر من توافق بين قطر والجزائر لا يعدو أن يكون مجرد تحالف ظرفي، وأن قطر لا تريد الخروج عن الإجماع الخليجي هذه المرة، بعد تجربة سنوات من الجفاء الذي خيم على علاقاتها مع دول المنطقة، كما أنها لا تريد المجازفة بفرصة التطبيع، خاصة وأنها مقبلة على استحقاق عالمي يستدعي وقوف دول الجوار معها في تظاهرة كأس العالم 2022 لكرة القدم.

ولم يستبعد مراقبون أن يكون رفض الجزائر لأي وساطة دبلوماسية لحلحلة الأزمة المتفاقمة بينها وبين المغرب أحد أسباب التكتل الخليجي ضدها وإعلان انحيازه التام لصالح الطرح المغربي في قضية الصحراء، وذلك بعدما أغلقت الجزائر كل الأبواب أمام مساع قادها مسؤولون خليجيون من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر خلال الأسابيع الماضية من أجل احتواء الأزمة المذكورة.

وكانت الرياض قد عبرت على لسان سفيرها في الأمم المتحدة عبدالله المعلمي عن موقف مماثل تمحور حول ما أسماه بـ"دعم بلاده لسيادة المغرب على وحدته الترابية، وترفض بأي شكل من الأشكال المساس بالمصالح العليا أو بسيادة المملكة المغربية الشقيقة ووحدتها الترابية".

ويبدو أن الدوحة من خلال هذا الموقف الصريح تريد مراجعة بعض أوراقها الدبلوماسية بشكل يعطي الانطباع بأنها تتماهى مع الاستراتيجية التي تتبناها دول الجوار، وأن محاولات التمرد التي أبدتها خلال السنوات الماضية بالانفتاح على شركاء جدد على غرار تركيا وايران والجزائر، لا تعدو أن تكون إلا مجرد نكاية أو رغبة في كسر المقاطعة التي فرضت عليها آنذاك من طرف دول المنطقة.

وإذا كانت قطر قد حاولت تبني مواقف متطابقة مع الجزائر في القضايا الإقليمية على غرار ليبيا وتونس في وقت سابق من خلال دعم تيار الإسلام السياسي وذهبت إلى تجسيد نواياها في إقامة استثمارات اقتصادية في الجزائر كما هو الشأن بالنسبة إلى مصنع بلارة لإنتاج الألمنيوم بشرق البلاد، فإن موقفها الداعم للمغرب في ملف الصحراء يبدو أنه ليس وليد اللحظة.

وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي قد أكد في لقاء المؤتمر الوزاري لدعم مخطط الحكم الذاتي المنتظم في المغرب مطلع العام الجاري أن موقف بلاده "ثابت" إزاء قضية الصحراء، وأن قطر تقف بجانب المغرب في مسألة السيادة والوحدة الترابية، كامتداد لأواصر الأخوة والصداقة بين البلدين والشعبين.

نبيل القروي ورقة لم تُفد الجزائر للتقرب من قيس سعيد

تونس – قرّر القضاء الجزائري الثلاثاء الإفراج عن رجل الأعمال ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، في خطوة يرى مراقبون أنها تعكس فشل الجزائر في المراهنة على القروي الذي انتهى سياسيا وشعبيا للتقرب من الرئيس التونسي قيس سعيد.

وقال المحامي الهاشمي بخوش، وكيل الدفاع عن القروي، في تصريح نقله موقع "سبق برس" الإخباري المحلي في الجزائر، إن "قاضي التحقيق لدى القطب الجنائي المتخصص في قسنطينة أمر بالإفراج عن الأخوين القروي وباقي المتابعين في القضية المفتوحة ضدهما"، مشيرا إلى أن الإفراج عن موكليه تم بعد "تقديمهما ضمانات بالحضور إلى جلسة المحاكمة التي لم يتم تحديد تاريخها".

وكانت السلطات الجزائرية قد أوقفت في الثامن والعشرين من أغسطس الماضي نبيل القروي وشقيقه غازي القروي داخل شقة متواضعة في حي شعبي وسط مدينة تبسة، التي وصلا إليها بعد عبورهما الحدود البرية بطريقة غير شرعية هروبا من الملاحقة القضائية في تونس.

ويرى مراقبون أن الجزائر سعت لمغازلة الرئيس التونسي والتقرب منه عبر ورقة نبيل القروي الذي يعتبر كثيرون أنه انتهى سياسيا، خصوصا بعد سقوط المنظومة التي كانت تقودها حركة النهضة حليفة القروي.

وقال الباحث السياسي التونسي محمد ذويب "أفرج القضاء الجزائري الثلاثاء على نبيل وغازي القروي بعد شهرين من التوقيف في انتظار محاكمتهما مستقبلا في قضايا أخرى".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" "يبدو أن الجزائر قد حاولت التقرب من سعيد عبر ورقة القروي خصم الرئيس التونسي في الانتخابات الفارطة، ولكن سعيد الذي يريد تمتين علاقات تونس مع جميع الدول والخروج بها عن منطق التحالفات والمحاور لم ينفع معه هذا التمشي الجزائري".

وتابع "القروي انتهى سياسيا ولم يعد له وزن لا هو ولا حزبه خاصة بعد الاستقالات الأخيرة ومع الشروع في المحاسبة وفتح الملفات التي تدين حزب قلب تونس وقياداته وبالتالي محاسبة القروي في تونس قادمة بقطع النظر عن إيقافه في الجزائر".

واستنتج ذويب أن "الجزائر فشلت في جرّ الرئيس سعيد إلى محورها خاصة بعد توتر علاقتها بمصر وموقفها المساند لمشروع سد النهضة وأيضا صراعها التاريخي مع المغرب حول الصحراء".

محمد ذويب
الجزائر فشلت في جرّ الرئيس سعيد إلى محورها

ويرى مراقبون أن الرئيس الجزائري يسعى للاحتماء بصورة سعيد النظيف وصاحب الشعبية حتى داخل الجزائر بسبب نجاحه في قلب منظومة توصف بأنها فاسدة ومنبوذة في بلاده.

وكثف الرئيس عبدالمجيد تبون في الفترة الأخيرة من حديثه عن دعم تونس التي تعيش على وقع وضع انتقالي، في خطوة قال مراقبون جزائريون إنها لا تظهر اهتماما رسميا جزائريا بمساعدة تونس ورئيسها سعيد بقدر ما تكشف عن سعي تبون للبحث عن متنفس لعزلته الإقليمية بعد القطيعة مع المغرب والتوتر الحاد مع فرنسا.

وكان تبون قد ذكر في تصريحات للإعلام المحلي أن "من يمسّ تونس يمسّ الجزائر، وأن الجزائر تقف إلى جانب تونس في مختلف الظروف، وأن زيارته المرتقبة ستكون بمعية نصف الطاقم الحكومي".

هل يؤسس قيس سعيد حزبا لدعم مسار تنفيذ مشروعه السياسي

الحزب المفترض للرئيس التونسي يواصل التقدم في استطلاعات الرأي

تونس – يُثير الصعود المستمر في استطلاعات الرأي لحزب الرئيس قيس سعيد وهو حزب ليس له أي وجود مادي أو قانوني جدلا واسعا في الشارع التونسي.

فسعيد لا يؤمن بالأحزاب، إلا أن أوساطا تونسية تشير إلى أنه قد يلجأ إلى تأسيس حزب لتوضيح ملامح مشروعه السياسي الذي ينوي طرحه على استفتاء شعبي في وقت لاحق.

وكشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "سيغما كونساي" ونُشر الثلاثاء في جريدة "المغرب" المحلية أن حزب الرئيس سعيد احتل المرتبة الثانية في نوايا التصويت للتشريعية بنسبة 30.7 في المئة خلف الحزب الدستوري الحر الذي تتزعمه عبير موسي والذي تصدر النوايا بـ32.2 في المئة.

وفي نوايا التصويت للانتخابات الرئاسية واصل سعيد التحليق في الصدارة بلا منافس تقريبا حيث بلغت نوايا التصويت له 89.4 في المئة.

وتزايد في الآونة الأخيرة ظهور أعضاء الحملة التفسيرية للرئيس سعيد في الإعلام المحلي في محاولة لتفكيك مشروع نظام الحكم الذي يريد إرساءه لدى عامة التونسيين، لكن هذا الظهور قد لا يفي بالغرض وفقا لمراقبين ما يجعله في حاجة إلى حزب، بالرغم من المآخذ التي يبديها حيال المنظومة الحزبية لتفسير النظام السياسي الذي يطمح إلى وضعه.

ويرى سعيد أن الأحزاب في تونس كرست المحاصصة ومنحت الأولوية لمصلحتها على حساب الشعب وهو ما جعله يتبنى النظام المجالسي الذي يقوم على ما يسمى بالبناء القاعدي أي من المحلي إلى المركزي.

وقال المحلل السياسي خليل الرقيق إن "الرئيس سعيد قد يقوم بحركة سياسية لاستثمار حالة الزخم السياسي الكبير، فالوقت قد حان لبلورة مشروع قيس سعيد النهائي وتقديمه إلى المواطنين في شكل حركة تستثمر نجاحه في تحقيق شعبية كبيرة تترجم في عملية انتخابية".

وأوضح الرقيق في تصريح لـ"العرب" أن "هذه الحركة موجودة لدى التونسيين نظريا، فهم سيصوتون لكل من سيتقدم للانتخابات باسم قيس سعيد لكن هذا يصطدم بقناعات رئيس الجمهورية والدائرة المقربة منه الذين يرون أن البناء الجديد يقوم على أنقاض الأحزاب التقليدية والعمل الحزبي التقليدي ولهم موقف كامل تجاه فشل الأحزاب في تلبية تطلعات المواطنين".

وفي المقابل تنفي أوساط أخرى توجه سعيد إلى تأسيس حزب سياسي يطرح أفكاره ورؤيته لنظام الحكم وذلك بسبب قناعات سعيد الذي صعد إلى دفة الرئاسة كمستقل ويريد نظاما سياسيا مجالسيا يهمش بشكل كبير الأحزاب السياسية التي يرفض التحاور معها أصلا.

وقال حسن الزرقوني مدير مؤسسة "سيغما كونساي" التي أجرت الاستطلاع إن "سعيد لن يشكل حزبا سياسيا، هو يرفض ذلك ويعتبر أن الأحزاب تغلب مصلحتها الضيقة وبالتالي لا أعتقد أنه سيؤسس حزبا".

وتابع الزرقوني في تصريح لـ"العرب" أنه "حتى في حملته الانتخابية اقترح طريقة انتخاب تقوم على الأفراد والأسماء ما يقضي على الوجود الحزبي سواء في البرلمان أو في المجالس المحلية، النسبة التي وضعناها هي بلورة للرأي العام وليست ماكنة حزبية بصدد التشكل في غرف".

وأضاف في محاولة للرد على الجدل الذي تفجر حول سبب وجود "حزب قيس سعيد" الذي لا أثر قانونيا أو ماديا له في استطلاعات الرأي "نحن نطرح سؤالا تلقائيا: إذا ستنتظم الانتخابات غدا لمن ستصوت؟ الإجابات أيضا تكون تلقائية، ليس لقيس سعيد حزب ولكن 30 في المئة من التونسيين، وهي نسبة لا يمكن تجاهلها أو التعتيم عليها، يقولون إنهم ينوون التصويت لحزب قيس سعيد".

ويأتي ذلك في وقت تعرف فيه تونس مسارا سياسيا انتقاليا منذ إعلان سعيد عن إجراءات استثنائية في الخامس والعشرين من يوليو الماضي بعد تفعيله للفصل 80 من الدستور والذي جمّد بمقتضاه عمل واختصاصات البرلمان وحل الحكومة ورفع الحصانة عن النواب البرلمانيين.

ولاقت تلك الخطوة ترحيبا واسعا في الشارع لكن خصومه وعلى رأسهم حركة النهضة الإسلامية أعربوا عن رفضها، معتبرين أنها انقلاب قبل أن يتزايد انقسام الشارع إثر تعليق الرئيس سعيد العمل بأغلب فصول الدستور ليمهد لتغيير نظام الحكم.

وقال سعيد إنه سيقيم حوارا مع الشباب لتدارس تغيير نظام الحكم والقانون الانتخابي ويُستثنى منه الفاسدون ومن باعوا ذممهم للخارج، وفق قوله.

وبحسب ما أعلنه سعيد قبل أيام فإنه سيتم بعد هذا الحوار الذي سيكون متوازيا افتراضيا ومباشرة القيام باستفتاء شعبي على نظام الحكم الذي سيقع اقتراحه على التونسيين.

وبالرغم من ذلك يبدو أن الرئيس سعيد قد حسم أمره باقتراح نظام حكم مجالسي يقوم على البناء من المحلي إلى المركز في سياق ما يسميه بإعادة السلطة إلى الشعب.

وهذا النظام بحسب ما ألمح إليه سعيد ومقربون منه يقوم على انتخاب مجالس محلية، ومن ثم مجالس جهوية تتولى بدورها انتخاب مجلس وطني (البرلمان)، ويرافق هذا تعديل للنظام الانتخابي بالانتقال إلى الاقتراع على الأفراد بدل الاقتراع على القائمات.

سعيد يحافظ على شعبيته

هل يصنع سعيد مفاجأة بتأسيس حزب سياسي؟

سعيد قد يقوم بحركة سياسية لأن الوقت قد حان لبلورة مشروعه السياسي

خليل الرقيق

سعيد لن يشكل حزبا، هو يعتبر أن الأحزاب تغلب مصلحتها الخاصة

حسن الزرقوني